3- مخاطر السيولة Liquidity risk

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الاموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الاوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الاجل ومخاطر طويلة الاجل، لابد من المصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم او في حصولهم على قروض، إذاً امام المصرف مصدران للسيولة هما: [redacted]

1- الموجودات والمطلوبات.

2- الاقتراض من الغير.

ان المصارف لا تستطيع تعظيم عوائدها او تعظيم سيولتها، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض، اي كلما ارتفعت السيولة لدى المصرف ارتفعت ايضا المخاطرة ويقابلها انخفاض في العائد لان اغلب الاموال لم يتم تشغيلها واستثمارها وبقيت لدى المصرف كأموال معطلة، وهذه بحد ذاتها مخاطرة على المصرف اذن ان المصرف في هذه الحالة سيواجه مخاطر (التضخم، القيمة الزمنية للنقود، تعرضها للسرقة، زيادة الوعاء الضريبي،).

وكلما انخفضت السيولة لدى المصرف ارتفعت المخاطرة ايضا ويقابلها ارتفاع العائد في الغالب، لان غالبية الاموال تم تشغيلها من قبل المصرف وبذلك سوف يواجه المصرف مخاطر الافلاس وعدم قدرته على استغلال الفرص السانحة في السوق.

اي ان هناك علاقة عكسية بين السيولة وربيحة المصارف، فالسيولة ليست غاية بحد ذاتها، إذا ان هناك نقطة توازن بين مقدار السيولة لدى المصرف وبين ما يحاول المصرف الوصول اليه من عوائد لذلك يجب عدم الانحراف عنها بالزيادة أو النقصان.

اسباب مخاطر السيولة

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في ادارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي او نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الايسر للميزانية العمومية مما يؤدي الى عدم توزان طبيعة المصادر والاستخدامات، وهناك عدة اسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة اهمها:

1- عدم التوازن بين نمو الالتزامات المؤسسة واعباء خدماتها.

2- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

3- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي الى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.

4- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

5- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

مؤشرات مخاطر السيولة

ان المؤشرات التالية تساعدنا في تشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات لإيصال المعلومة إلى متخذي القرار وبإتباع سياسة من قبل المصرف وبتوجيه من قبل المصرف المركزي ليتمكن المصرف من مواجهة التزاماته تجاه الغير.

ان مؤشرات قياس السيولة تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف ومن اهم هذه المؤشرات (

1- إذ تشير ارتفاع النسبة التالية الى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف والتي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد والارصدة لدى المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

2- يشير ارتفاع المؤشر التالي إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار إن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

- و هناك تعارض مستمر بين السيولة و الربحية، فتحسين العوائد يتطلب، مزيداً من الاستثمار في الأصول طويلة الأجل بسبب ارتفاع مردودها، لكن هذا التوجه يزيد من مخاطر السيولة. في حين يؤدي الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل إلى تحسن في السيولة، لكنه يؤدي أيضا إلى تدنى فى العوائد.

- ويمكن إدارة مخاطر السيولة بعدة طرق أبرزها الاحتفاظ بمحفظة من الأوراق المالية، و خاصة الأوراق المالية الحكومية، حيث أن هذا يخدم هدفي السيولة و الربحية ، فمحفظة الأوراق المالية تتميز بالسيولة العالية بالإضافة إلى تحقيها لنسبة عائد ، فإذا احتاج المصرف إلى أموال يقوم ببيع هذه المحفظة أو جزء منها في السوق المالي و سد احتياجاته المالية.
- كذلك من الممكن أن يقوم البنك بتكوين الاحتياطيات الاختيارية و التي تساعد على زيادة الثقة في المصرف من جهة، كما تساهم في تخفيض مشاكل السيولة التي قد يواجهها المصرف.

4- مخاطر كفاية رأس المال

تعبر مخاطر رأس المال عن المدى الذي يمكن أن تتدنى إليه قيمة الموجودات قبل أن يكون لذلك التدني أثر في حقوق المودعين . فالمصرف الذي يشكل رأسماله 10 % من موجوداته، يمكن أن يكون قادراً على مواجهة تدني قيمة موجوداته أكثر من المصرف الذي يشكل رأسماله 5 % من موجوداته. و من ناحية أخرى، فان انخفاض رأسمال المصرف، بالنسبة لحجم موجوداته، له أثر إيجابي في العائد على حقوق المساهمين. فإذا اختار مصارف زيادة مديونيته، فلا شك في أن ذلك سيؤدي إلى تحسن في العائد، والعكس صحيح .

و يعود الاهتمام بمخاطرة كفاية رأس المال إلى أهمية هذا العنصر في استقرار النظام المصرفي من خلال أثر رأس المال المناسب في تخفيض مخاطر الإخفاق، خاصة أن الهدف من رأس المال هو:

- واقٍ لامتصاص الخسائر عند تحققها، و بذلك يتفادى المصرف التصفية .
- التخفيف من أثر أزمات السيولة، إذا ما حدثت، و ذلك من خلال الثقة في سلامة مركز المصرف.
- التخفيف من خسائر المودعين في حالة الإخفاق.

5- مخاطر التمويل

- : تتمثل هذه المخاطر بعدم قدرة المصرف على جذب المودعين، وعزوف المصارف الأخرى عن إيداع أموالها لديه لأسباب تتعلق بسلامة موقفه المالي. و حتى يستطيع المصرف تجنب مثل هذه المخاطر فلا بد له من أن يعمل على تعزيز ثقة العملاء به وذلك من خلال السعي إلى تحسين المركز المالي للمصرف و محاولة زيادة الاحتياطيات الاختيارية التي يمتلكها. كذلك من الممكن أن يقوم المصرف بالسعي إلى استخدام
- وتطوير منتجات مصرفية جديدة في مجال الودائع، مثل شهادات الإيداع التي تتضمن على جوائز مجزية.

6- مخاطر السعر

- هو خطر تدني القيمة السوقية لأحد الأدوات المالية بمرور الزمن، بسبب التدني في أسعار الصرف و أسعار الفوائد، و يحدث مثل هذا الخطر عندما يطرأ تغير في أسعار الصرف و أسعار الفوائد، حيث يؤدي هذا التغير إلى تغير في قيمة الأصل . و نظراً لأن المصرف يقوم بالاستثمار في محافظ أوراق مالية، فإنه عرضة بشكل كبير لأن تنخفض أسعار هذه الأوراق محققة بذلك خسارة له.
- و يختلف هذا الخطر عن الخطر الائتماني، فهو يهتم بتغير السعر الذي يمكن أن ينشأ، بغض النظر عن الوضع المالي للمدين .

7-مخاطر التضخم

- وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة. و تعتبر المصارف أحد أكبر المتضررين من التضخم و ذلك لأن النسبة الأكبر من أصولها تكون بشكل قروض.